

٢٠٠٨/٦/٣٠

سرور: توحيد القواعد القانونية التي تحكم الاقتصاد العالمي

كتب - بهاء مياشر:



فتحي سرور

طالب الدكتور أحمد فتحي سرور رئيس مجلس الشعب بإيجاد نظام قانوني يحقق التنمية المستدامة ويوجد استقراراً في المعاملات القانونية في المجال الاقتصادي، مع العناية بوضع مبادئ قانونية تراعى مصالح الدول النامية وعدم نقل القواعد القانونية التي وضعت لخدمة الدول المتقدمة، وأكد سرور أن العولة قد جعلت القانون الاقتصادي للدول يصنع تحت تأثير عوامل خارجية من أجل توحيد القواعد القانونية التي تحكم الاقتصاد، موضحاً أن الاقتصاد لا يجوز أن يصنع القانون بل يجب أن يتكيف القانون مع متطلبات التنمية المستدامة، وأضاف - في المؤتمر الذي يأتي في إطار التحضير لقمة الاتحاد المتوسطي التي يشارك فيها الرئيسان حسني مبارك

والفرنسي ساركوزي وعدد من رؤساء الدول يوم ١٣ يوليو المقبل - أن الشريعة الإسلامية سبقت القوانين الوضعية في مجالات حقوق الجار والشفعة. جاء ذلك أمس في كلمة سرور أمام مؤتمر رجال القانون في الاتحاد من أجل المتوسط الذي حضره عدد من مشاهير رجال القانون في أوروبا ودول جنوب المتوسط وممثلون عن البنك الدولي والبنك الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية والمفوض الأوروبي للعدالة والحرية والأمن والرئيس الأول لمحكمة النقض الفرنسية، وأوضح سرور أن الهدف من الاجتماع بحث كيفية وضع القانون في خدمة التنمية في دول الاتحاد من أجل المتوسط، وقد لوحظ أن قواعد القانون في مجموعها أصبحت تتأثر بالاعتبارات ذات الطبيعة الاقتصادية.